

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨٨

الاثنين، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/١٢

نيويورك

الرئيس السيد أفونسو . . . . . (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيدة إيفستغنيغا

إكوادور . . . . . السيدة سانشيس إسكييردو

البنانيا . . . . . السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد المزروعى

البرازيل . . . . . السيد بارغا سنترا

سويسرا . . . . . السيدة بيرسفييل

الصين . . . . . السيد داي بنغ

غابون . . . . . السيدة كومبي ميسامبو

غانا . . . . . السيد أغيمان

فرنسا . . . . . السيد أولميدو

مالطة . . . . . السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد وود

اليابان . . . . . السيد هاماموتو

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني

بالسودان (S/2023/93)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-08040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيس مجلس

الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان (S/2023/93)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة يقدمها السفير هارولد أدلاي أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغيمان.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة 3 (أ) '٤' من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، والتي تغطي الفترة من 7 كانون الأول/ديسمبر حتى اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت اللجنة تقريرها السنوي لعام 2022، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للجنة. كما أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية وتلقت ونظرت في التقرير النهائي والتحديثين الفصلين الثالث والأخير لفريق الخبراء المعني بالسودان.

وقد قدم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره النهائي إلى اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2022. وناقش أعضاء اللجنة محتوى التقرير الذي قدمه فريق الخبراء في 6 شباط/فبراير خلال مشاورات غير رسمية. ونظرت اللجنة، عقب مناقشاتها، في توصيات الفريق وإجراءات المتابعة. وقد أتيح التقرير النهائي للفريق للجمهور في 7 شباط/فبراير 2023. وفي اليوم نفسه، تلقت اللجنة التحديث الفصلي الثالث للفريق، وفي 10 آذار/مارس، تلقت اللجنة التحديث الفصلي الأخير من الفريق.

وقدّم الفريق في جميع تقاريره معلومات هامة عن عملية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والحالة الإقليمية ووضع الجماعات المسلحة وحماية المدنيين.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر حكومة السودان على تعاونها الكامل مع الفريق خلال الولايات السابقة. كما أود أن أعتزم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أن نظام الجزاءات أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. وهو ليس لمعاقبة السودان، بل لدعم تحقيق السلام المستدام. وتكرر لجنة القرار 1591 التأكيد على التزامها بالعمل مع السودان وجميع الأطراف ذات الصلة من أجل تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أغيمان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود في البدء أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، ونحن على ثقة من أنكم ستديرون أعمال المجلس بكل جدارة واقتدار.

إن موقف السودان من الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (2005) واضح ومعروف وتشهد عليه محاضر مجلسكم الموقر. لقد فرضت تلك الجزاءات في سياق سياسي وأمني مختلف، حيث كان هناك نزاع داخلي في دارفور لم يعد له وجود الآن. وتشهد دارفور حالياً انتقالاً مهماً من حفظ السلام إلى بناء السلام، وهي جهود تتواصل حالياً بمشاركة من الحكومة الانتقالية وأطراف العملية السلمية من الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. وبفضل تلك الجهود يسود دارفور حالياً قدر كبير من الأمن والاستقرار، حيث بدأ النازحون في العودة طواعية إلى قراهم الأصلية التي أجبروا على النزوح منها أثناء ذروة النزاع المسلح في عام 2003.

وتعمل الحكومة الانتقالية على تطبيق الخطة الوطنية لحماية المدنيين بشكل مستمر، التي أودعت إلى المجلس في نيسان/أبريل والتي نوافي مجلسكم الموقر بتقارير دورية منتظمة عن مستوى تنفيذها. وإن نقول ذلك ندرك أن الأوضاع ليست مثالية فهناك نزاعات قبلية تتدلع

لقد طالب ستة أعضاء في مجلس الأمن بإنهاء الجزاءات من بينهم عضوان دائمان هما الصين وروسيا. وطالبت المجموعة العربية التي تضم ٢٢ دولة والمجموعة الأفريقية التي تضم ٥٤ دولة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٥٧ دولة بإنهاءها أيضاً وتعاطفت مع ذلك إيجابياً مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز.

أود أن أنتهز هذه السانحة لأشكر الدول الصديقة التي عبرت عن مواقف موضوعية خلال التفاوض حول القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣) الذي اعتمده مجلسكم المبجل في الثامن من الشهر الجاري. وأن أشكر الثالث الأفريقي غابون وغانا وموزامبيق والإمارات العربية المتحدة على التفاوض الشاق الذي قامت به، حيث دعمت هذه الدول مطلب السودان بوضع قيد زمني لانقضائه على غرار العقوبات المماثلة تماشياً مع ممارسات مجلس الأمن. وكذلك طالبت بوضع معايير موضوعية وواقعية وقابلة للقياس والتطبيق وهو أمر حظي بدعم غالبية أعضاء المجلس. إن المفاوضات حول هذا القرار قد أوضحت كيف أن مجلس الأمن منقسم حول تقييمه لمحتويات ومضامين القرار. إن الدول التي أبدت مواقف واقعية وأغلبها من عالم الجنوب وهنا ننكر البرازيل أيضاً على دورها الإيجابي، هي الأكثر تفهماً لطبيعة التعقيدات التي تكتنف الأوضاع التي تمر بها بعض البلدان في طور الانتقال ومن بينها السودان. ليس لهذه الدول الصديقة أية أجندة سياسية تحرك موقفها داخل مجلس الأمن، ونعرب عن تقديرنا لهذه الدول لأنها بموقفها ذلك أكدت عملياً التزامها بإصلاح وسائل عمل مجلس الأمن، بينما ننتظر أن تعمل الدول حاملة القلم على التزام ذلك الموقف حتى لا تقع في طائلة المعايير المزدوجة أو ضمن الذين قلبوا الأقلام إلى سيوف وعملوا على تقصير قامة السودان أسوة بما فعل قاطع الطريق بروكرستيس في الميثولوجيا اليونانية الذي كان يجبر ضحاياه على الاستلقاء على سرير له ويعمل على قطع أي زيادة في سوقهم، فجرى المثل بتسمية سرير بروكرستيس. نناشد مجلسكم الموقر في الختام العمل على إخلاء سبيل السودان من وطأة وجور وصفة سرير بروكرستيس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

أحياناً نتيجة للتنافس حول الكالأ والمرعى، وهي نزاعات يرجع السبب الرئيس فيها إلى تأثير التغير المناخي. قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون في كتابه حول النزاع في دارفور:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد كان من المفهوم أنه نزاع ديني وعرقي، لكنني أعتقد أن الأعمال العدائية كانت قائمة على التنافس على الموارد الطبيعية“ (صفحة ١١٩)

(تكلم بالعربية)

ويعمل السودان على معالجة تلك التحديات عبر المصالحات وتعزيز التعايش السلمي ونشر القوة المشتركة لحماية المدنيين وتقوية سيادة حكم القانون وآليات العدالة التصالحية والترميمة.

إن القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن الخاصة بالجزاءات المفروضة على السودان أصبحت غير ذات جدوى، بل صارت تأتي بنتائج عكسية من حيث تقويضها لقدرات أجهزة بسط الأمن في دارفور من القيام بواجبها في المحافظة على الاستقرار والسلام والوثام الاجتماعي مرجحة بذلك نشاط الحركات المسلحة عابرة الحدود. إن القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) تحديداً تمت صياغته دون احتوائه على فقرة انقضاء أجل أسوة بقرارات المجلس الأخرى، ولذلك ظل هذا القرار طوال ١٨ عاماً سيفاً مسلطاً على السودان دون أن تخضع نتائجه الكارثية لأي تقييم موضوعي من قبل مجلسكم الموقر. علاوة على ذلك، أصبح السودان يشعر بشكل متزايد بأن هذا القرار لم يعد الغرض منه تحقيق أمن واستقرار دارفور، بل أصبح أداة بيد بعض أعضاء مجلس الأمن لممارسة ضغوط سياسية على السودان والتأثير على قراره السيادي الوطني، وهو أمر يستحق الوقفة الجادة من أعضاء مجلس الأمن، حتى لا تصبح جزاءات المجلس أداة بيد بعض الدول توظيفها لخدمة أجندتها وسياساتها الخارجية.